



نوافذ الفرص للمشاركة الفعالة للمجتمع المدني العراقي في عمليات العدالة
الانتقالية والتصالحية

خلفية

خلال الثلاثين سنة الماضية، تعرضت مجموعات كبيرة من سكان العراق لانتهاكات شديدة ومستمرة لحقوق الإنسان. القمع الذي مارسه نظام البعث والتمرد والعنف الطائفي الذي اندلع بعد الإطاحة بصادم حسين، الصراع الذي خلقه داعش، واستخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين في عامي 2020/2019. التجارب المباشرة أو غير المباشرة لمثل هذا العنف الواسع النطاق أدت إلى توجه قلق من تفكك وتجزئة لفئات اجتماعية مختلفة. الاتصال والتفاعل بين هذه المجتمعات المتنوعة عادةً ما يكون محدودًا ومتسمًا بالتوتر والصراع. أما بالنسبة للصراع الأخير مع تنظيم داعش فقد أدى إلى تدهور الوضع، وهذا الأمر يشكل تهديدًا للتعيش السلمي في المنطقة. وأخيرًا، على ما يبدو فإن التأثير السلبي لسلسلة متواصلة من الفساد وسوء الإدارة والانتهاكات للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والعوائل والمجتمعات قد وصل إلى مستوى حرج.

من نحن

مؤسسة زيان لحقوق الإنسان هي منظمة خيرية، تدعم الناجين من انتهاكات حقوق الإنسان ، وتدافع عن الحريات الأساسية ، وتعزز القيم الديمقراطية في جميع أنحاء كردستان العراق والعراق وسوريا. **التحالف من أجل التعويضات العادلة (C4JR)** هو تحالف للمنظمات غير الحكومية العراقية يدعو إلى تعويضات شاملة للضحايا المدنيين للجرائم الفظيعة التي ارتكبت خلال صراع داعش في العراق.

اهداف المشروع

من تشرين الأول (أكتوبر) 2021 حتى آب (أغسطس) 2022 ، نفذت مؤسسة زيان لحقوق الإنسان مشروعًا كان هدفه الأساسي هو بناء قدرات منظمات المجتمع المدني العراقية لتحديد وتطوير مناهج شاملة وتصاعديّة من الأسفل الى الأعلى ومراعية لحساسية النزاع عند مقاربتها للعدالة الانتقالية والتصالحية. هذا المشروع ، المدعوم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) ، توظف هذه المناهج في العدالة الانتقالية والتصالحية كأساس لمصالحة وعمليات أوسع نطاقاً مما يؤدي إلى سلام إيجابي. وينبغي أن تعمل هذه العمليات على نزع فتيل التوترات العرقية / الدينية ، وتسهيل العودة الآمنة لأولئك الذين ما زالوا نازحين ، وتمهيد الطريق لسلام مستدام وتعزيز التماسك الاجتماعي والوثام بين المجتمعات. إن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ، وقادة المجتمع ، وسلطات الدولة ، ومجاميع الناجين جميعاً لهم دور يلعبونه في هذا السياق ، لأن المشاركة التصالحية يمكن أن تخلق شروطاً مسبقة يكون بموجبها العودة إلى الصراع أمراً أقل احتمالاً ان لم يكن مستحيلًا . هذه الشروط المسبقة ينبغي ان توضع بالاستناد الى مكافحة دوافع الصراع بما في ذلك -على سبيل المثال لا الحصر- خطاب الكراهية، وتمجيد العنف، والخطاب التحريضي، والخطاب الطائفي والمثير للانقسام في الفضاء العام.

ماذا تم إنجازه؟

تمت عملية تحديد المستفيدين من المشروع (المنظمات غير الحكومية المعنية، الناشطين في مجال العدالة التصالحية والعدالة الانتقالية، الذين يُسمون بأبطال العدالة التصالحية والعدالة الانتقالية) من قبل عدد من الأطراف الفاعلة مثل منظمات (منظمة الهجرة الدولية (IOM)، (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ))، (تحالف التعويضات العادلة (C4JR) ، PAX , Impunity Watch , جمعية الامل العراقية، و غيرها. تم عقد جلسة عرض ليوم واحد في 30 تشرين الثاني 2021 في أربيل، تم خلالها تقديم المشروع إلى أكثر من 30 منظمة مجتمع مدني عراقية وبدأت النقاشات حول احتياجات العدالة الانتقالية والتصالحية في العراق. تم تقليص القائمة الأولية للشركاء المحتملين- والتي تتكون من أكثر من 30 منظمة غير حكومية تستوفي معايير الأهلية التي حددت مسبقاً - إلى 15 شريك من خلال عملية إدارة استبيان منظم والقيام بمقابلات متابعة. تمت زيادة عدد المشاركين من 10 إلى 15 من أجل تحسين جودة المخرجات وتأثير المشروع الى اقصى حد. في آذار 2022، تم عقد بناء القدرات لمدة 3 أيام في أربيل شرحت فيها أسس العدالة الانتقالية والتصالحية، مع نظرة عامة محددة على عمليات العدالة الانتقالية / العدالة التصالحية في العراق. اضافة الى ذلك، تم عرض مقممة لتصميم مشاريع العدالة

التصالحية على المستوى المحلي مع أمثلة مقارنة (توثيق وارشفة شفوية وجلسات استماع ومؤتمرات واجتماعات مائدة مستديرة) واجريت مناقشة أولية حول نقاط الدخول المحتملة لأنشطة العدالة التصالحية داخل مجتمعاتهم. في ايار 2022، تم عقد ورشتي عمل في كركوك والموصل مع التركيز على إشراك المنظمات النسائية والشبابية في بناء السلام وعمليات العدالة التصالحية والعدالة الانتقالية التي حصلت. بالإضافة إلى أبطال العدالة التصالحية والعدالة الانتقالية الناشطين في كركوك والموصل، تمت دعوة مجموعة من الناشطين المحليين في مجال حقوق الإنسان وحقوق المرأة والشباب لتوسيع نطاق النقاش وإثرائه من خلال تسليط الضوء على مخاوف ومظالم واحتياجات معينة في كركوك والموصل.

استندت المناقشات على نتائج الدراسة النوعية المتعمقة التي أجرتها مؤسسة البحث الاجتماعي العراقية غير الهادفة للربح، في محافظات صلاح الدين وكركوك وديالى. لإستكشاف المظالم المجتمعية ونوافذ الفرص لتحقيق العدالة التصالحية في سياق العدالة الانتقالية. تم تنظيم ورشة العمل النهائية في 15 حزيران في أربيل حيث تم إطلاع ممثلي 15 منظمة غير حكومية على نتائج الموائد المستديرة والأفكار التي تم طرحها حول المشاركة الهادفة في العمليات الانتقالية و التصالحية في العراق.

تم تطوير مجموعة أدوات حول العدالة الانتقالية والتصالحية من قبل خبراء في هذا المجال في العراق وخارجه بالإضافة إلى خبراء مؤسسة زيان لحقوق الانسان، وذلك لغرض الاطلاع وتوفير الوصول إلى الموارد وتوجيه أبطال العدالة التصالحية والعدالة الانتقالية في تطوير المشاريع. المحتوى الذي تم إعداده يعتمد على المساهمات اللاحقة والتي تسلط الضوء على وجهات نظر وآراء المنظمات غير الحكومية وممثلي المجتمع الأكبر خلال المناقشات.

نوافذ الفرص المحتملة لتدخلات العدالة التصالحية على المستوى المحلي

الافتراضات الأساسية

يجب ضمان تنفيذ أي مبادرة للعدالة التصالحية والعدالة الانتقالية على أرض الواقع لجميع المهتمين بالأمر. هذا الشيء يتطلب تحليلاً أمنياً لمدينة أو منطقة أو محافظة معينة، بل ويتطلب أيضاً تحليل منفصل عما إذا كان موقع معين يوفر الظروف المثالية لاستضافة عقد نشاطات مع الافراد المعرضين للخطر، بما فيهم الناجون والأشخاص الذين يُعتقد أنهم مرتبطون بداعش، و كذلك أفراد عوائل الأشخاص المشتبه بهم على انهم من عناصر داعش. أيضاً، قبل الاشتراك في أي نشاط، يجب إجراء تحليل بخصوص عدم الحاق الضرر، وأيضاً تقييم الفوائد المحتملة أو التحسينات التي قد يحققها الإجراء المقترح. أخيراً، كي يحقق أي نشاط عدالة تصالحية او عدالة انتقالية اهدافه بالكامل، ينبغي أن يكون هناك استعداد واضح ودعم من قبل مسؤولي الدولة للمشاركة والتفاعل مع منظمات المجتمع المدني قبل اجراء الفعاليات والأنشطة واثناءها وبعدها (مرحلة المتابعة). لكي يتم تنفيذ أي نشاط للعدالة التصالحية والعدالة الانتقالية فمن الضروري الحصول على موافقة ضمنية على الأقل (وضمانات امنية أيضاً في بعض الحالات) من السلطات المختصة.

مقدمة

لجعل هدف هذا المشروع واقعاً، ركزت المنظمات غير الحكومية (أبطال العدالة التصالحية والعدالة الانتقالية) على البحث عن لغة مشتركة للعمل سويةً لتعزيز نهج تصالحية للعدالة.

هذا يعني الخروج بأفكار مبتكرة - من جميع المكونات المتنوعة للمجتمع العراقي - لإعادة التفكير في طرق السلام والعدالة التي يتم اتباعها حالياً وتجديد ثقة المجتمع.

كل فرد في المجتمع له دور يلعبه ولديه القوة على المساهمة في تحقيق رؤية مشتركة للدولة والمجتمع العراقي والتي تحترم وتحمي حقوق الإنسان.

أحد العناصر الحاسمة لتحقيق التغيير في بناء السلام هو الدعم المستمر للإجراءات الشاملة والتشاركية على المستوى الشعبي وما فوق ذلك. تعمل إجراءات العدالة التصالحية والعدالة الانتقالية الناجحة على بناء الثقة وإشراك جميع أفراد المجتمع في اتخاذ قرارات مجدية وتنفيذها وتقييمها. مع النظر في كل هذه الاعتبارات، أنشأ أبطال العدالة التصالحية والعدالة الانتقالية ما يلي:



Jiyun Foundation
for Human Rights

تعزيز التضامن مع وبيّن الضحايا والمجتمعات المتضررة من النزاعات الطائفية

إنّ التجارب المباشرة أو غير المباشرة للعنف الواسع النطاق والتمرد المتطرف والتوترات الطائفية بين الجماعات الدينية والعرقية المختلفة في العراق أدت إلى اتجاه مقلق لتفكك وتجزئة مجموعات اجتماعية مختلفة، وكل هذه المجموعات تنظر إلى بعضها البعض بدرجات متباينة من الشك وانعدام الثقة. غالبًا ما يكون الاتصال والتفاعل بين هذه المجتمعات المتنوعة محدودًا ومتصفًا بالتوتر والتحيز.

ويشكك الناجون بشكل خاص في احتمال تعرض الأفراد المنتمين إلى المجتمع الذي ينحدر منه الجاني للأذى ، وبالتالي يحق لهم الحصول على العدالة والتعويضات والاعتراف. هذا الرأي ، على الرغم كونه مفهومًا كنتيجة لصدمة شديدة، إلا أنه غير صحيح من الناحية الواقعية ويمكن تصحيحه عن طريق العمل على المستوى الشعبي. هناك مثال بارز يمكن الإشارة إليه هنا ليخدم هذه القضية وهو: القتل الجماعي لأعضاء قبيلة البونمر (السنية) في محافظة الأنبار من قبل داعش. حاليًا عائلات هذه القبيلة نازحة في الأنبار ومدن أخرى في العراق. هم بحاجة إلى الحصول على تعويضات مناسبة بما في ذلك الاعتراف وإعادة التأهيل والتعويض وغير ذلك. يبدو أن تسليط الضوء على محنة هؤلاء الناجين وجعلهم على اتصال مع الناجين الآخرين من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام استراتيجية واعدة.

هذا الأمر يجب ان يكون جزءًا من مبادرات أوسع للإعتراف والحقيقة وإحياء الذكرى يتم فيها تسليط الضوء على سرديات جميع الأفراد والمجتمعات المتضررة من داعش ، بالإضافة الى تجاربهم في الظلم والتمييز والإهمال الممنهج. بشكل عملي أكثر ، أقترح عقد جلسات استماع مع الافراد الناجين ومجتمعاتهم المستهدفة من قبل داعش. أولاً جلسات منفصلة مع الأقليات والطائفة السنية على التوالي ، وبعدها جلسة مشتركة مع مشاركين يتم اختيارهم من جميع الطوائف. الهدف هو الاعتراف بالضحية والتعبير عن التضامن مع جميع الذين اصابهم الضرر.

حقوق المرأة وتضمينها من خلال مراقبة تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية لأجندة الأمم المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن.

في جوهر جدول أعمال العدالة التصالحية والعدالة الانتقالية تكمن الحاجة إلى دعم المناهج التي تراعي الجنس الاجتماعي للتعامل مع الماضي. غالبًا ما يتم نسيان أن تجارب النساء في الحرب هي تجارب فريدة من نوعها بسبب كونهم نساء. لذا، فإن أي جهود للعدالة التصالحية والعدالة الانتقالية كي تكون موثوقة وفعالة وتمثل الجميع، يجب ان تتضمن النساء. إن نطاق العنف الجنسي المتعلق بالنزاعات والذي توظفه داعش عن عمد كتكتيك حرب يهدف إلى تدمير المجتمعات، فضلاً عن عدم المساواة المترسخة بين الجنسين والعنف القائم على الجنس الاجتماعي في العراق، كلها تجعل قضية تمكين المرأة لتشكيل وتنفيذ مبادرات العدالة الانتقالية والعدالة الاجتماعية حتى أقوى على أرض الواقع. هذا سوف يتطلب ليس متابعة الجوانب المراعية للجنس الاجتماعي في برامج التعويض والمحاکمات الجنائية الحالية والقادمة وحسب، بل أيضاً إصلاح الإطار القانوني الوطني والممارسات التي تسمح للعنف القائم على النوع الاجتماعي بالاستمرار مع الإفلات من العقاب.

التركيز على الشباب من خلال فعاليات التواصل وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي.

من خلال المائدة المستديرة في الموصل، أصبح جلياً أن الشباب هم أحد الدوافع الواعدة للتغيير. لاسيما، مع انهيار السلطات التقليدية أثناء احتلال داعش للموصل، فعلى ما يبدو أن أجيال الشباب أصبحوا أقل تشبهاً للانصياع للسلطات التقليدية وقادة المجتمع والزعماء الدينيين. هذه الحالة هي نتيجة لحكم داعش الوحشي في الموصل. أصيب الشباب



Jiyān Foundation
for Human Rights

بالإحباط، وأصبحوا أكثر شغفاً بالضغط من أجل التغيير خارج الحدود التي وضعتها الأسرة والمجتمع العشائري والسلطات الدينية. هذا الأمر قد يكون نقطة دخول واعدة لمجموعة من المشاريع التي تستهدف الشباب للمشاركة في أنشطة متنوعة للعدالة التصالحية والعدالة الانتقالية.

تعزيز المواطنة الفعالة

تعزيز مفهوم المواطنة كحلقة وصل قانونية بين الفرد والدولة من خلال معالجة العوامل التي تمنع الأفراد من المشاركة الكاملة في المجتمع. هذه العوامل قد تكون مختلفة، ولكنها عادةً ما تتضمن الطائفية والتمييز والفساد وما شابه. يجب أن يشارك أعضاء المجتمعات المختلفة في أنشطة مشتركة (فعاليات) في الجامعات والمتاحف والمراكز الاجتماعية والأماكن العامة لمناقشة القضايا ذات العلاقة على المستوى المجتمعي والإقليمي والوطني. هذه القضايا قد تتضمن: حقوق الإنسان، وتعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد، ومكافحة الفساد الإداري وسوء الإدارة، وطرح الإصلاحات المؤسسية، وتفعيل القوانين وتعزيز شرعيتها، وتقوية أنظمة العدالة الرسمية (القضاء والشرطة) كونها جهات منفذة للقانون والنظام، والمؤسسات الرئيسية لحل النزاعات بدلاً من نظام العدالة غير الرسمي مثل الميليشيات المسلحة أو زعماء العشائر أو رجال الدين.

تدخلات بناء السلام وتدخلات تصالحية على المستوى المحلي

تم اقتراح مجموعة من الأنشطة المتنوعة على المستوى المحلي من أجل تعزيز التضامن بين المجتمعات المحلية ومحاربة أسباب النزاع.

- القيام - بالتعاون مع وزارة الزراعة والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية - بتدخلات هدفها إعادة زراعة الأشجار والمحاصيل التي تدمرت في سلسلة الحرائق في نينوى وخصوصاً حول بعشيقية. هذا - بالإضافة إلى دعم سبل عيش المزارعين وعائلاتهم - يظهر الالتزام والنية الحسنة لمعالجة المشكلة (يبدو أن معظم الحرائق اشعلت من قبل داعش كتكتيكات تمرد جديدة، بينما كان البعض الآخر نتيجة خلافات عشائرية). هذا قد يكون مصحوباً أيضاً بتبرعات من حبوب البذور، وتعليم تقنيات مبتكرة للزراعة لتحسين مقاومة المحاصيل للجفاف والتغيرات المناخية، وزيادة المحاصيل وتعزيز الزراعة المستدامة.

- إشراك الزعماء الدينيين في نينوى لجعل خطابهم معتدلاً لغرض تجنب خطاب الكراهية وتجنب تعميق الانقسام الطائفي الذي يغذي دوائر العنف.

- تقليل النزعة العسكرية التي تمجد حملة السلاح وفكرة الاستشهاد. بدلاً من ذلك، تقدير دور صناعات السلام.